

تفعيل العناقيد الصناعية كآلية لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
"دراسة ميدانية على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط"

Activating Industrial Clusters as a Strategy of Sustainability for Small and Medium Projects: A Field Study on Furniture Industry in Damietta Governorate

د/ عبير محمد عباس محمد رفاعي¹

¹ قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمياط، جمهورية مصر العربية

Mail: abeer_zaid@hotmail.com/ dr_abeerabas@du.edu.eg

تاريخ القبول: 2020/02/07

تاريخ الاستلام: 2020/01/28

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على آليات تفعيل العناقيد الصناعية والتي تسهم في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: تدهور صناعة الأثاث بدمياط، ووجود معوقات تواجه صناعة الأثاث، كما ظهر اتجاه إيجابي لدي العينة نحو أهمية تفعيل العنقود الصناعي كآلية لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث. أما عن آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث فتوصلت الدراسة إلى ضعف بُعدي المسؤولية الاجتماعية للدولة والقدرة التكنولوجية والمعرفية.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ صناعة الأثاث؛ الاستدامة

Abstract:

The current research aims at identifying mechanisms for activating industrial clusters as a strategy that helps in achieving sustainability for small and medium enterprises in furniture industry in Damietta Governorate. The research reached a number of results, the most important of which are: the deterioration of the furniture industry in Damietta, and the existence of obstacles facing furniture industry. A positive trend has appeared in the research sample towards the importance of activating the industrial cluster as a strategy of sustainability for small and medium projects in furniture industry. As for the mechanisms for activating furniture industry clusters, the study has proved the weakness of both dimensions: the social responsibility of the State, and the technological and knowledge capacity.

key words :Industrial Clusters; Small and Medium Enterprises; Furniture Industry; Sustainability

مقدمة :

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة مميزة في السياسات الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على السواء نتيجة للدور الكبير الذي تلعبه في تفعيل استراتيجيات التنمية من خلال قدرتها على توفير فرص العمل ومواجهة الفقر والبطالة وزيادة مستوى الدخل، كما تشكل القوة الرئيسية لتنمية قطاع خاص متطور ومستدام.

ونظرًا للدور المهم الذي يلعبه القطاع الصناعي في تفعيل التنمية الشاملة، وتنشيط سوق العمل، فقد وضعت الدول السياسات والتدابير التي تهدف إلى ترقيته باستمرار، وفي هذا الإطار تم اعداد آليات واستراتيجيات لتعزيز نمو هذا القطاع. وتعد العناقيد الصناعية من الاستراتيجيات المتبعة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها ومساعدتها في التغلب على مشكلاتها المرتبطة بصغر حجمها.

ومع التأكيد على أهمية العناقيد الصناعية في تنشيط البرامج التنموية في الأقاليم المحلية، اتجه العديد من الباحثين نحو إجراء دراسات علمية حول انشائها ودورها وعلاقتها بالتنمية. فعلى المستوى الدراسات العالمية، تناولت دراسة (Arif, 2012, pp. 71-95) أهمية العناقيد الصناعية في الدول النامية، حيث أنها لا تقتصر على خلق فرص عمل كبيرة في قطاع الصناعات التحويلية فقط ولكنها أيضاً تمثل نواة لدعم التنمية الصناعية من خلال خلق اقتصاديات التكتل. وتوصلت الدراسة إلى أهمية الابتكارات ورأس المال البشري والاجتماعي لبقاء العنقود الصناعي على المدى الطويل. وكشفت دراسة (Hus, et al., 2014, PP 141- 159) عن تأثير تكوين العناقيد الصناعية على الحصول على الموارد البشرية المهنية. وكشفت النتائج أن الموارد البشرية المهنية هي العامل الأساسي لتشكيل العناقيد الصناعية وتحسين القدرة التنافسية، كذلك يعد العنقود الصناعي هو العامل الرئيسي لجذب الموارد البشرية المهنية. وفي إطار تنامي ظاهرة العولمة وتداعياتها قدمت دراسة (Foghani, et al., 2017) رؤية لصانعي السياسات والأكاديميين والممارسين عن دور العناقيد في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات العالمية، بالإضافة لتقديم صورة واضحة عن تأثير الشبكات التي تسهل عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية بالعناقيد الصناعية مترابطة بشكل وثيق في عصر العولمة.

أما على مستوي الدراسات العربية، توصلت دراسة (زواش، 2014) إلى أن أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي عزلها عن محيطها الصناعي والعلمي وبالتالي عدم قدرتها على تجاوز التحديات التي تواجهها، ويتمثل الحل في ربطها في تجمعات وتكتلات صناعية تستفيد منها في بناء تحالفات استراتيجية فاعلة تجعلها قادرة على مواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة. وتناولت دراسة (محمد، 2015) تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل تحقيق تنمية اقتصادية بالاعتماد على استراتيجية العناقيد الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على الدعم الحكومي بشكل أساسي لعدم قدرتها على مجابهة التحديات. واتجهت دراسة (حبه، 2017) للإجابة عن

كيفية تفعيل دور العناقيد الصناعية في تنويع الاقتصاد، وتوصلت الدراسة إلى أن الشروط اللازمة لتفعيل دور العناقيد الصناعية تتمثل في تدخل متخذي القرار لوضع السياسات المختلفة اللازمة لتبني انشاء العناقيد الصناعية في صناعات مختلفة ومتنوعة. كما كشفت دراسة (حليبي؛ بوعشة، 2018) عن أهمية العناقيد الصناعية كتوجه استراتيجي لتحفيز التنوع المستدام بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية أحدثت نقلة نوعية في تحفيز التنوع المستدام بكل المناطق خلال الفترة 2010 إلى 2015 خلال بنائها تجمعات عنقودية تتوافر بها البنية التحتية الضرورية للصناعة.

وعلى مستوى الدراسات المصرية، توصلت دراسة (عوض، 2015) إلى أن صناعة الأثاث بمحافظة دمياط تواجه خطر الانهيار حيث أثر الركود الاقتصادي بالسلب على نمو صناعة الأثاث بدمياط، وأدى ذلك إلى الانخفاض الحاد في معدل إنتاجية ورش صناعة الأثاث، ونتج عن ذلك لجوء أصحاب الورش إلى تخفيض أعداد، وأخيرًا اتضح عدم توفر السياق الاقتصادي والسياسي الداعم لهذه الصناعة. كما أكدت دراسة (عبد السلام، 2018) على دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وانتهت الدراسة بتقديم رؤية لكيفية استفادة الاقتصاد المصري من التجارب الدولية السابقة تتمثل في: أن استراتيجية العناقيد الصناعية استراتيجية متبعة لمواجهة المخاطر التي تواجه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي ترجع أغلبها إلى تفككها وعدم ارتباطها. وتوصلت الدراسة إلى أهمية توجيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو التركيز الجغرافي للصناعة، وأهمية مساهمة البنوك ومؤسسات التمويل في توفير فرص الائتمان ومنح القروض. وتناولت دراسة (توفيق؛ وآخرون، 2019) نشأة وتطوير العناقيد الصناعية والتعريف بها، والتجارب الدولية في مجال العناقيد الصناعية والدروس المستفادة منها. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود الدعم التكنولوجي لشركات إنتاج الأثاث الخشبي، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق فكر العناقيد الصناعية باعتباره أحد الأساليب التي يمكن أن تسهم في تنمية صناعة الأثاث في دمياط.

وبهذا يتضح من الدراسات السابقة أن السبب الرئيس في عدم نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عملها بصورة منفردة وتفككها وعدم ارتباطها، وعدم وجود الدعم التكنولوجي، لذا فإن التقارب والتعاون والتكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيس للتغلب على المعوقات التي تواجهها. وعليه توصلت نتائج الدراسات السابقة لأهمية العنقود الصناعي في نمو واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة تطبيق فكر العناقيد الصناعية لكونه أحد الآليات التي يمكن أن تسهم في تنمية صناعة الأثاث.

أولاً: مشكلة البحث

يعد قطاع صناعة الأثاث الخشبي من أهم قطاعات الاقتصاد المصري، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومساهمته في الناتج المحلي واجمالي الصادرات المصرية. وتوضح (استراتيجية تنمية قطاع الأثاث المصري، يناير 2011، ص 12) أن قطاع الأثاث بدمياط مفكك بشكل كبير وتصنف 90% من منشآته كورش عمل صغيرة، ويوجد قطاع كبير من الورش والمنشآت الصغيرة تعمل بشكل غير رسمي.

وأظهرت الإحصاءات عام 2013 أن محافظة دمياط تضم 22% من منشآت صناعة الأثاث و25% من العاملين في مجال صناعة الأثاث بجمهورية مصر العربية عام، وتنتج ما يقرب من 30% من صناعة الأثاث الاجمالية. لذا يصبح التغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صناعة الأثاث قضية مصيرية لهذه المشروعات بشكل خاص وللإقتصاد القومي بشكل عام خاصة مع تزايد المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية (عبد الله؛ وآخرون، 2016، ص 6). كما كشفت آخر احصائيات عن قوة العمل بدمياط لعام 2018 على الموقع الرسمي للمحافظة إلى ارتفاع نسب البطالة إلى اجمالي قوة العمل لتصل إلى 10.6% بعد أن كانت المحافظة تخلو من نسب البطالة.

كذلك كشفت الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة وجود معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بصناعة الأثاث بمدينة دمياط وعلى

رأسها ارتفاع أسعار الخامات، وانخفاض الطلب على المنتجات، والتأثير السلبي لمدينة الأثاث على الورش الصغيرة والمتوسطة، كما أسهم استخدام التكنولوجيا في الصناعة في زيادة نسب البطالة وبصفة خاصة انتشار مكن الأويما، والأثر السلبي لانتشار الأثاث الصيني والتركي، وارتفاع الضرائب، وأسهم كل ما سبق في غلق الكثير من الورش نتيجة لانعدام حركة البيع والشراء.

وتأسيسًا على ما سبق، اتضح وجود معوقات تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بدمياط أدت إلى الحد من نشاطها وغلق كثير منها، مما يتطلب تفعيل العناقيد الصناعية كآلية لضمان استدامة هذه المشروعات، حيث أثبتت نجاحها العديد من الدول مثل إيطاليا والمكسيك باعتبارها أداة لتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووسيلة للحد من مخاطر العولمة والمنافسة مع المنتجات المستوردة نظرًا لقدرة العناقيد الصناعية على تحقيق التقارب بين تلك المشروعات بما يسهم في الحد من المعوقات التي تواجهها وضمان استدامتها.

وبناء على ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما آليات تفعيل العناقيد الصناعية والتي تسهم في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط؟

تساؤلات البحث

- 1- ما أوضاع صناعة الأثاث بمحافظة دمياط في الفترة الراهنة؟
- 2- ما أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث وتحد من استدامتها؟
- 3- ما آليات تفعيل العناقيد الصناعية التي تسهم في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط.
- 4- ما دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث؟

ثانيًا: مفاهيم البحث

1- العناقيد الصناعية Industrial Cluster

ترجع بداية فكرة العناقيد الصناعية إلى ملاحظات "آدم سميث" المبكرة عن تخصص العمل، وتفسيرات "مارشال" (1925) عن سبب استمرار المشروعات في توطين نفسها في نفس المناطق (Morosini, 2004, P 307). وترجع أهمية العناقيد الصناعية بسبب مساهمتها في خلق فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر وتوفير بيئة ملائمة لمزيد من التنمية الصناعية من خلال خلق التجمعات الاقتصادية التي تؤدي إلى وفورات الحجم على مستوى الصناعة وليس على مستوى مؤسسة فردية (Arif, 2012, P 73). كما أشار (Morosini, 2004, P 209, 310) إلى أن أعضاء العناقيد الصناعية يعملون معًا في أنشطة تجارية مرتبطة، وتنبع المزايا القائمة على المعرفة الناتجة عن العنقود الصناعي من عدد وطبيعة الروابط القائمة بين أعضائه. ويتميز العنقود الصناعي المتقدم جدا بروابط متعددة وفريدة ومتخصصة، ويجب على أعضاء العنقود الصناعي مشاركة وتعزيز مخزون مشترك من المنتجات والتكنولوجيا والمعرفة التنظيمية. ووصفت هذه الخاصية المهمة للعناقيد الصناعية بأنها "الغراء الاجتماعي" الذي يربط العنقود ببعضه البعض. أو "الغراء التنظيمي" الذي يجمع بين العوامل الهيكلية المختلفة ويجمع بين المعرفة الأساسية عبر الحدود الثقافية والتنظيمية والوظيفية. ويسهل الغراء الاجتماعي الذي يربط مكونات العنقود أيضًا الوصول إلى الموارد والمعرفة المهمة.

كما عرف "مارشال العنقود بأنه عبارة عن مجموعة متقاربة جغرافيا من المشروعات المترابطة والمؤسسات المرتبطة بها في مجال معين، وتربطها القواسم المشتركة والتكامل (Porter, 2000, P 17, 18). كذلك تعرف العناقيد الصناعية بأنها (تركيز لعدد من المنتجين في منطقة جغرافية واحدة تربطها قواسم مشتركة وتعمل تحت نفس ظروف السوق) (Martin & Sunley, 2011, P 15).

التعريف الإجرائي لعنقود صناعة الأثاث (تجمع من منتجي صناعة الأثاث
بدمياط يتكون من مشروعات صغيرة ومتوسطة قائمة على التفاعل والتكامل فيما بينها، بالإضافة للتعاون والتنسيق في العلاقة بينها من حيث مدخلات الإنتاج والمواد

الخام أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو نوعية العمالة المطلوبة في العملية الإنتاجية، كما يتميز بوجود تعاون مشترك مع جامعة دمياط لنقل الخبرات العلمية المتخصصة وتطبيق نتائج الأبحاث العلمية للوصول لمنتج متميز، مع دعم الدولة لمدخلات الإنتاج، وتوفير آلية لتسويق المنتج محلياً ودلياً).

2- استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية الصناعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعاً لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالباً ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات التي تهدف إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما (خضر، 2002، ص 3).

عرف البنك الأمريكي للتنمية المشاريع المتناهية في الصغر بأنها التي لا يتعدى عدد العاملين بها عشرة أفراد أو أقل، ويصل حجم الموجودات بها إلى عشرين ألف دولار. وهنا يركز هذا المفهوم على محورين أساسيين هما رأس المال وعدد العاملين في المشروع (بيومي؛ لطفي، 2011، ص 227، 228).

وعلى مستوى مصر فالمشروع الصغير هو الذي يقل عدد العاملين به عن عشرة أفراد، على حين يتراوح عدد العاملين بالمشروعات المتوسطة ما بين 10- 49 عاملاً (الهنساوي، 2009، ص 9، 10). كذلك حدد قانون تنمية المنشآت الصغيرة معايير تعريف المنشآت الصغيرة في معيارين أساسيين هما: حجم رأس المال المستثمر فيها وعدد العاملين فيها. فيقصد بالمنشأة الصغيرة "كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً" (القصاص، 2010، ص 5).

وتعرف الاستدامة حسب البعد الاقتصادي بأنها "حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها من جيل لآخر ويكتسب المجتمع عن طريقها التنمية بشكل لا متناه من جانب

القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر، ومن الجانب التكنولوجي والتقني". وهنا يتحدد مفهوم الاستدامة من المنظور الاقتصادي بأنها توفر رأس المال المواد الخام والطاقة والعمالة بالكميات المطلوبة وبتكلفة معقولة مما يؤدي احتياطي استراتيجي مع العمل على زيادة هذه الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل عن طريق استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة ممكنة مع تقليل الفاقد لأدنى حد ممكن (عبد الرحمان؛ بن عبد الله، 2017، ص 7، 8).

وتعرف استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة اجرائيًا بأنها (وحدات فنية أو ورش صغيرة الحجم، متخصصة في إنتاج الأثاث الخشبي بدمياط، وتتميز بقدرتها على الاستمرار والتكيف برغم المعوقات الإنتاجية والتسويقية والمالية التي تواجهها، وتعتمد على التكامل وتبادل المعرفة والخبرات ويضم المشروع الصغير أقل من (5) عمال والمشروع المتوسط من (5-10) عامل).

رابعاً: الإطار النظري المفسر لموضوع البحث

1- العناقيد الصناعية: مقارنة نظرية

تتعدد الأدبيات والمداخل النظرية المعنية بالعناقيد الصناعية، فثمة نظريات تتبني المدخل التنموي وأخري تتبني المدخل الاقتصادي وفيما يلي عرض تحليلي لتلك الرؤى النظرية:

يتطلب انشاء العناقيد الصناعية أو التوطين الصناعي دراسة تشمل كافة العوامل الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية لضمان نجاح التنمية المكانية، فلا يمكن للتنمية أن تتطور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها. وألقت نظرية أقطاب النمو الضوء على تفسير العلاقة الجدلية بين المكان والنشاط، واستندت النظرية على أفكار "بيرو" الذي قدم طرح للعلاقات الاقتصادية القائمة بين المؤسسات الإنتاجية من خلال تقسيم الحيز الذي تتم فيه العلاقة لثلاث أنواع، "حيز الخطة" وهو الحيز تمارس في المؤسسة الإنتاجية علاقاتها مع مصادر تجهيز انتاجها، وحيزاً آخر يعد بؤرة للتنمية تنبثق منه قوى طاردة وجاذبة يكون الأساس فيها نطاقاً للتداول والتأثير ويرتبط بالصناعات الكبيرة القائمة، وأخيراً حيز يتصف بالتكتل المتجانس (بشير، 1993، ص 154).

ثم أضاف "بوديفل" بُعدًا تحليليًا آخر بتركيزه على الأبعاد المكانية للحيز الاقتصادي ودوره في إحداث التنمية بالتأكيد على عدة مرتكزات تتمثل في: المكان وبحسب رؤية "بوديفل" فهو مجال للحركة والبعد الذي يسمح بظهور وتطور العلاقات تبعًا لتلك الحركة، والجمع بين البعدين ينشأ عنهما المكان الاقتصادي الذي يتسع ليشمل الإطار المادي والبشري، وينصب اهتمامه على الفعاليات الإنتاجية التي لا تنجح إلا بتوفر عناصر ذات تجمع مكاني يتولد عنها العرض والطلب. وينتج عن هذه الأنشطة نشرًا للتنمية ليس على نطاق القطاعات المرتبطة بها فقط بل على البعد المكاني المحيط أو المتأثر به. وتعد هذه الرؤية مهمة لتحديد الدقة في العلاقات المتبادلة بين الصناعات وللسماح لقطب النمو لكي يكون تجمعًا مكانيًا للنشاط الاقتصادي، وذلك بدوره يقدم مؤشرات أساسية لسياسة التنمية من أن التركيز المكاني للنشاط يكون فعالًا ويساعد بشكل كبير على النمو أكثر من التشتت (العمار، 2009، ص 14، 15).

ثم يقدم "هيرشمان" تحليله ليجيب عن الكيفية التي يستطيع بها الحيز المكاني تنمية الإقليم أو ما بين الأقاليم، والكشف عن العلاقات التي تربط بين أجزاء المكان، وتوصل إلى أن التقدم الاقتصادي لا يظهر فجأة في كل الأوقات مرة واحدة، لكنه يظهر في شكل قوي نشطة تعمل على خلق تركيز مكاني للأنشطة الاقتصادية والتي تعمل بدورها على تحقيق مكاسب اقتصادية للمكان الذي يشملها في المرحلة الأولى، ثم يلي ذلك حدوث مراحل من التنمية والتطور تستغل الإمكانيات المتاحة في تحفيز التنمية في مناطق أخرى بسبب التأثير المتبادل. ثم جاءت أفكار "ميردال" لتدعم هذا الرأي، فيصف التوسع في النشاط الاقتصادي لتجمع معين بأنه سيخلق ما يسمى بالتأثيرات المرتدة على المناطق الأخرى وبخاصة العناصر ذات الحركة ك رأس المال والعمالة، ويؤكد على أن الاختلاف الإقليمي ظاهرة صحية ويؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم تصاعد الدخل القومي (العمار، 2009، ص 15، 16).

وتعود الجذور التاريخية الاقتصادية للعنقود الصناعي إلى "ألفريد مارشال" 1920م من خلال نظريته المتعلقة بالتوطن الصناعي الذي وضع فيها أهمية التمركز الصناعي التي تقدمها المؤسسات القريبة جغرافيًا، وقدم خلالها ثلاثة تفسيرات حول

تفضيل بعض المنشآت الصناعية التركيز في مناطق معينة، وهي: تقارب المنشآت جغرافياً لتحصل على العمالة المتخصصة والماهرة. كذلك قدرة هذه المنشآت على أن تمتد الصناعة بمدخلات غير متبادلة تجارياً، والاستفادة من اقتصاديات الحجم في تنمية واستخدام التكنولوجيا والبنية الأساسية ورأس المال. وأخيراً يمكن لتلك المنشآت أن تحصل على المعلومات والمعرفة (التكنولوجيا، والمنتجات، والأسواق) بسهولة وكفاءة عالية وتحويلها إلى ابتكارات ملموسة. ثم أوضح "مارشال" أن قوة العنقود الصناعي يحكمها نسيج اجتماعي يحدد حدوث التكامل بين المعرفة التكنولوجية الموجودة والمنتجات لتحقيق التنافسية (Pyke & Sengenberger, 2005, P 121).

ثم قدم (Piore & Sabel, 1984) نموذج التخصص المرن الذي يقوم على فكرة رئيسية وهي أن المشروعات الداخلة في العنقود الصناعي تتمتع بمرونة تمكنها من تحقيق أعلى أداء وتتغلب على المشكلات التي تواجهها المشروعات المنفردة. وتُعرف العناقيد بهذا النموذج بأنها (مناطق صناعية تضم مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم بينها علاقات تعاون وتنافس تهدف لزيادة نمو الثروة). كما يؤكد النموذج على ضرورة توفر العمالة المدربة على جميع مراحل الإنتاج، ومدى الملائمة التكنولوجية، وملاحظة تفضيلات المستهلكين، وطبيعة العلاقات بين المشروعات داخل العنقود لتعظيم الابتكار. ويرجع نموذج التخصص المرن تحقيق العناقيد للقدرة التكنولوجية لعدد من العوامل وهي: قدرتها على تكوين رأس مال بشري يتم تدريبه بمعاهد تكنولوجية وعلمية، بما يؤهلها لإنتاج منتجات عالية الجودة والكفاءة. كذلك تحقيق زيادة لحجم المشروعات بهدف إنتاج السلع والخدمات والمعرفة الجديدة. وأخيراً نشر المعرفة الناتجة من التعلم بالخبرات، والمعرفة المصاحبة لانتشار التكنولوجيا, Micheal & Sabel 1984, P 152.

(153).

وقدم "مايكل بورتر" نظرية العناقيد وتمثل العنصر الأساسي للابتكار ذو الركيزة الجغرافية، ويحدد "بورتر" العناقيد باعتبارها (مجموعات جغرافية من المشروعات المرتبطة ببعض، والموردين المتخصصين، والمنشآت الصناعية ذات الصلة والمؤسسات المتصلة بها) (هارتلي، 2016، ص 14). ويؤكد "مايكل بورتر" أن المنشآت لا

تستطيع أن تحقق الميزة التنافسية من خلال تواجدها في صناعات منفردة، ويمكنها تحقيق هذه الميزة بارتباطها مع غيرها من المنشآت المحلية التي تملك الكفاءة في الصناعات الأخرى المغذية والمرتبطة بها. وبذلك فإن تواجد الصناعة كجزء من تجمعات عنقودية Clusters يعد عاملاً مهماً وأساسياً لتحقيق الميزة التنافسية على المستوى الدولي (Porter, 1990, P 232- 235). كما يرى "بورتر" أن نجاح المنشآت يرتبط بالبيئة التي تحيط بهذه المنشآت وما يتم بينها من تكامل وتعاون وحصولها على دعم من المؤسسات الرسمية المساندة (برهم، مرجع سابق، 1601).

2- العناقيد الصناعية كوسيط شبكي فاعل

تعد العناقيد الصناعية تجمعات جغرافية من المشروعات المترابطة، وتضم الموردين للمواد الخام الأساسية كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة فيه، بالإضافة لقنوات التسويق ومنتجي المواد المكملة، والمشروعات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، كما يتسع المفهوم ليشمل عددًا من هيئات التمويل والهيئات الحكومية، ومؤسسات التدريب المهني والنقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب والتعليم والبحث العلمي والدعم الفني، ويعبر ذلك عن علاقات تشابك أمامية وخلفية قوية بين وحدات العنقود. ويتميز العنقود بنوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المشروعات المتواجدة به، علاقات ترابط رأسية (أمامية وخلفية) وهي عبارة عن علاقات تتكون بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية، وعلاقات ترابط أفقية وهي عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية. وبذلك يمثل العنقود شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة قائمة على تبادل السلع، والخبرات، والموارد البشرية (بلقاسم، 2007، ص 172، 173).

ويشير (Foghani, et al., 2017, P 3) إلى أن العناقيد الصناعية أساسًا مناسبًا لنمو شبكة للمشروعات المحلية الخاصة والعامّة التي تدعم نمو الاقتصاد المحلي الذي يعزز التعلم الجماعي والسلوك المبتكر من خلال التعاون والتنسيق الذي يتم تنفيذه ضمنيًا وبشكل صريح. ويسهل العنقود تطوير الاقتصاديات الخارجية مثل وجود مواد خام ومنتجات فريدة من نوعها، أو الموردين، أو نمو مجموعات المهارات، والتي تعتبر

ضرورة بشكل خاص في القطاع. كما يؤثر على تطوير خدمات فريدة في العمليات الإدارية والمالية والتقنية.

ويتناول (Gordon & McCann, 2000, p. 520) قوة العلاقات بالعنقود الصناعي بأنها مستوى "الاندماج" في الشبكة الاجتماعية. وفي الواقع، فإن جميع العلاقات الاقتصادية (حتى علاقات السوق) متضمنة اجتماعيًا بمعنى أن هذه العلاقات تعتمد على المعايير والمؤسسات ومجموعات من الافتراضات المشتركة بين مجموعة من الجهات الفاعلة وليست في حد ذاتها، ببساطة نتيجة القرارات الاقتصادية تختلف العناقيد الصناعية عن نموذج التجمع من حيث أن هناك اعتقادًا بأن هذه العناقيد لا تعكس ببساطة الاستجابات الاقتصادية لنمط الفرص والتكاملات المتاحة، ولكنها تعكس أيضًا مستوى غير عادي من التكامل الاجتماعي. فالشبكات الاجتماعية هي شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي الدائم، يتم إنشاؤها والمحافظة عليها من خلال مزيج من التاريخ الاجتماعي والعمل الجماعي المستمر. وبهذا تعد العناقيد الصناعية نوع من الشبكات الاجتماعية التي تتميز بالتكامل المعرفي بين المشروعات، وقوة الثقة المؤسسية والتفاعلات الشخصية بين الوكلاء الاقتصاديين. وهنا يوضح (Morosini, 2004, P 309, 310) أن طبيعة النسيج الاجتماعي الأساسي للعنقود الصناعي ونوعيته وقوته هي التي تحدد كيفية دمجها للمعرفة الحالية والجديدة من أجل خلق منتجات وخدمات متميزة. وهذا هو ما يميز العناقيد الصناعية بشكل واضح عن التجمعات الجغرافية البسيطة.

وعن أهمية دور رأس المال البشري في تأسيس العناقيد الصناعية، اعتبر "Storper" العناقيد "بنى بشرية" ظهرت من خلال التفاعل بين الجهات الفاعلة من جانب والمؤسسات من جهة أخرى. لذلك، فإن تحليل الهيكل الاجتماعي مهم لفهم كل من ظهور وتطور العناقيد والتي يمكن اعتبارها نموذجًا للشبكة الاجتماعية (Barham, 2012, P2)، كما تعتبر البنية المكانية للعنقود الصناعي "صناعة اجتماعية" تنشأ من خلال التفاعل بين أصحاب الأعمال ومنشأتهم المؤسسية التي يمتلكونها، وتشكل المؤسسة الشق الرسمي (القوانين والتنظيمات)، والشق غير الرسمي (الذي يشمل

العادات والتقاليد والقيم المتعارف عليها "غير المكتوبة" في مجتمع ما والتي تشكل إطار عملية التفاعل بين أصحاب الأعمال وطريقة اختيارهم للموقع والتعاون والمنافسة، وبذلك تصبح العناقيد الصناعية نموذج جديد يقوم على نظام التشبيك الاجتماعي Social- Network Model (Karlsson, 2008, P2). حيث تشمل العناقيد الصناعية عددًا من الوكلاء الاقتصاديين - الشركات وكذلك الأفراد - ممن لديهم مهارات أو معارف متخصصة تتعلق بالأنشطة الاقتصادية المرتبطة التي يتم تنفيذها. وتشير الدلائل التجريبية المتوفرة إلى أن المجتمعات الاجتماعية المترابطة هي عامل مهم وراء القوة الاقتصادية واستدامة العناقيد الصناعية (Morosini, 2004, P 309).

وهذا يرتبط نجاح المشروع بنظام التشبيك القائم في العنقود سواء مع الموردين أو مع المستهلكين أو المؤسسات الرسمية (كمراكز البحث العلمي)، والتنظيمات المدنية (النقابات والجمعيات المختلفة). كما أن نوعية التفاعل بين الأعمال أداة للتمييز بين التجمع العنقودي وبين التجمع التقليدي. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى عمليات التحديث والابتكار (Innovation Processes) والتي تقوم على أساس التعاون بين المشروعات والمؤسسات المتنوعة كضرورة لنشأة التجمعات العنقودية، بالإضافة لعملية التعلم التي يكتسبها العاملون من خلال التفاعل بين المشروعات، ومن هنا ظهر مفهوم التعلم من خلال التفاعل (برهم، مرجع سابق، 1601).

ويتضمن العنقود نوعين من العلاقات الأفقية والرأسية، فتكمن أهمية العلاقات الأفقية -بين المنافسين- في الحصول على المعرفة والدعم بالمقارنة بالعلاقات الرأسية، حيث تكون العلاقات الأفقية المستندة على التعاون أسهل لفهم عوامل تعزيز المشروع للأنشطة والموارد مقارنة بالعلاقات الرأسية (العلاقة بين المورد- المشتري). وتستند العلاقات الأفقية على المعرفة والمعلومات والتبادل الاجتماعي، بينما ترتبط العلاقات الرأسية بالتبادلات المالية، وبرغم الاختلافات بين العلاقات الرأسية والأفقية، فإن كلاهما يكون على نفس الأهمية للمشروع داخل العنقود (الحايس؛ صبطي، 2018،

ص 72)

ويوضح (Wolf, 2004, P 42) أن قوة العلاقات في العناقيد الصناعية تعبر عن مستوى عمق الشبكات الاجتماعية، بالإضافة إلى أن كل العلاقات الاقتصادية يكون لها عمق أو بعد اجتماعي يعتمد على المعايير والمؤسسات، ووضع العلاقات المشتركة التي يتم من خلالها اتخاذ القرار الاقتصادي. فحينما تقرر المنشآت التي تعمل داخل العنقود الصناعي التعاون والتنسيق في الأنشطة بما لا يتعارض مع المنافسة وديناميكية الأسواق، فإن هذا التعاون يتطلب درجة عالية من التفاعل الاجتماعي والذي يسهل تبادل عملية المعرفة داخل العنقود، ويكون هذا التفاعل مدعومًا بمجموعة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تسهم في نشر الثقة بين الأعضاء الفاعلين داخل العنقود.

- نحو إطار تصوري لدراسة تفعيل العناقيد الصناعية كآلية لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث

يمكن صياغة إطار تصوري يتكون من أربعة أبعاد رئيسية لتفعيل العناقيد الصناعية لتسهم في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بدمياط وتمثل فيما يلي:

البعد الأول: آليات النمو والاستدامة: وتمثل في توافر بنية تحتية ملائمة (الموقع الملائم وتوافر المواد الخام)، ورأس المال الاجتماعي المتمثل في العلاقات والروابط بين الأطراف الفاعلة داخل العنقود، بالإضافة لرأس المال البشري المتمثل في العمالة المتخصصة الماهرة القادرة على الإبداع في الإنتاج وجذب المستهلكين والتسويق، وتوفر رأس المال، وتنمية الوعي بثقافة المشاريع المتكاملة.

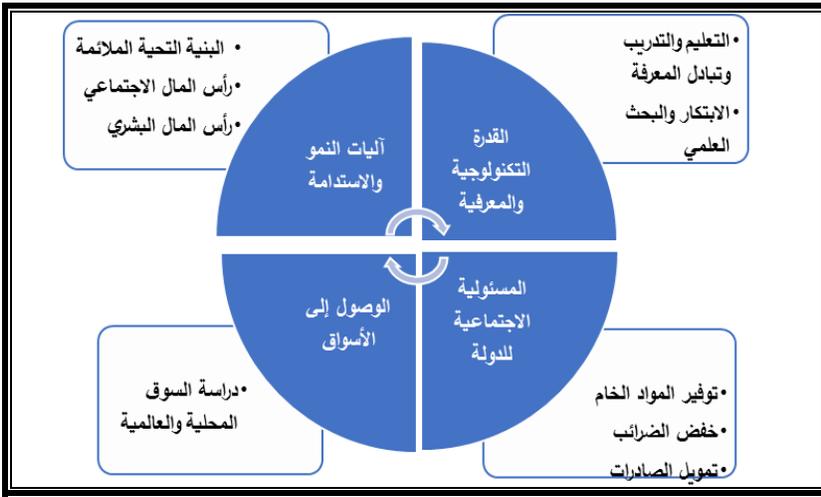
البعد الثاني: القدرة التكنولوجية والمعرفية: يتمثل في التخصص في الإنتاج، والتدريب على استخدام التكنولوجيا والتعليم وتبادل المعرفة (المعرفة الناتجة من التعلم بالخبرات، والمعرفة المصاحبة لانتشار التكنولوجيا)، بالإضافة لأهمية دور الجامعات والبحث العلمي.

البعد الثالث: المسؤولية الاجتماعية للدولة: ويتمثل في توفير آلية لدعم المواد الخام وتوزيعها على المشروعات الفاعلة بالعنقود، وتوفير المواد الخام، وخفض الضرائب على المشروعات المشاركة بالعنقود الصناعي، وتقديم التسهيلات الائتمانية والقروض،

وحفض معدل الفائدة على القروض للمشروعات المشاركة بالعنقود، وتمويل الصادرات، ووجود نقابة داعمة.

البعد الرابع: الوصول إلى الأسواق: ويتمثل الموقع المتميز للعنقود بالقرب من الأسواق ومعارض البيع، وإمكانية الحصول على المعلومات عن الأسواق، وأذواق المستهلكين، والقدرة الاستيعابية للأسواق، والاشتراك في وسيلة لتوزيع المنتجات.

شكل (1) نموذج تصوري نظري لتفعيل العنقود الصناعي بصناعة الأثاث



النموذج من اعداد الباحثة

خامساً: الإجراءات المنهجية للبحث

1- نوع البحث ومنهجه

ينتهي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية التحليلية، ويسعى البحث الحالي إلى التعرف على آليات تفعيل العناقيد كآلية لاستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط. واعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي، وهو أحد المناهج التي تستخدم لجمع معلومات مقننة عن مشكلة البحث وتصنيفها وتحليلها، وسيتم الاعتماد على المسح الاجتماعي بالعينة، واعتبر مالك المشروع الصغير أو المتوسط بصناعة الأثاث وحدة التحليل الرئيسية.

2- مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الورش) التي تعمل في مجال صناعة الأثاث بمنطقة الشعراء بمحافظة دمياط والبالغ عددها (534) ورشة مقيمة بالغرفة التجارية وفقاً للإحصائيات الرسمية للغرفة التجارية لعام 2019. وتم اختيار منطقة البحث (الشعراء التابعة لمدينة دمياط) بشكل قصدي وجاء مبرر اختيارها بالاعتماد على معيار كثافة وتركز الورش الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بقطاع صناعة الأثاث والتي تتميز بالتنوع ما بين ورش (نجارة- دهان- خراطة- لصق القشرة- دق الأويما- منفذ بيع الأخشاب- معرض موبيليا- استورجية- تنجيد).

3- عينة البحث وإجراءات اختيارها

أ- نوع العينة وطريقة اختيارها:

حجم العينة: تم اختيار عينة عشوائية غير منتظمة متضمنة صفات المجتمع الأصلي، من مالكي ورش صناعة الأثاث بمنطقة الشعراء بدمياط، بواقع 162 شخص يملك ورشة تعمل بمجالات متنوعة بصناعة الأثاث ومقيمة بالغرفة التجارية وتمثل 30% من حجم مجتمع البحث. (خصائص العينة جدول (1). كما تم إجراء عدد (10) مقابلات متعمقة مع مالكي مشروعات صغيرة بصناعة الأثاث بنفس المنطقة تم اختيارهم بطريقة عمدية مع مراعاة التنوع في السن والخبرة في المجال ويوضح جدول (1) خصائص حالات المقابلة المتعمقة.

4- أدوات جمع البيانات

أ- استمارة الاستبيان:

تم تصميم استمارة استبيان تخدم الهدف الرئيسي للبحث، وصممت وفق عدة محاور رئيسية وهي: الأول: عينة البحث: الملامح والخصائص. والثاني: واقع صناعة الأثاث بمحافظة دمياط. والثالث: المعوقات التي تواجه صناعة الأثاث. والرابع: آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط. والخامس: دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث. وصممت الاستبانة على شكل مقياس

ليكرت الرباعي، ونظرا لأن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق تماما، موافق الى حد ما، موافق بدرجة ضعيفة، غير موافق) مقياس ترتيبي، تم عمل مقياس ليكرت رباعي بطول فتره 0.75 لجميع فقرات الاستبانة، وتم تحديد معيار للمتوسط الحسابي كالتالي: (موافق تماما من 4 إلى 3.25، موافق الى حد ما 3.24 إلى 2.50، موافق بدرجة ضعيفة من 2.49 إلى 1.75، غير موافق من 1.74 إلى 1).

ب- دليل المقابلة المتعمقة

يمكن من خلال المقابلة الحصول على معارف ومعلومات من وجهة نظر المشارك وترجع أهميتها لأنها تزود البحث بمعلومات فريدة عن المجتمع المدروس (بيير؛ ليفي، 2011، ص 250). وتم اجراء مقابلات متعمقة مع عدد (10) ممن يملكون ورش لصناعة الأثاث بمنطقة الشعراء بهدف الحصول على بعض البيانات الكيفية لتدعيم الجانب الكمي الذي تم الحصول عليه من خلال الاستبيان. وتضمن الدليل ثلاثة محاور الأول التعرف على واقع صناعة الأثاث بالمنطقة، والثاني التعرف على المعوقات التي تواجه صناعة الأثاث، والثالث مدي قبول تفعيل العناقيد الصناعية على صناعة الأثاث بمنطقة البحث. وتم مقابلة بعض المبحوثين من منطقة البحث

5- صدق الاستبانة وثباتها

يوضح جدول (3) الخاص بصدق الاتساق الداخلي لمحاور المقياس تقدير معامل ثبات الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة لجميع محاور الدراسة منفصلة وبصورة مجمعه وكانت قيمة الفا كرونباخ 0.904 بالنسبة لمحاور الاستبانة ككل وفي المدى من (المعوقات المتعلقة بالأثاث الموجه للتصدير) 0.612 الى 0.867 (دور العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر المستوي القومي) مما يؤكد ثبات جميع فقرات الاستبانة. كما تم قياس صدق الاستبانة وذلك بتقدير صدق الاتساق الداخلي عن طريق قياس معامل ارتباط بيرسون بين نتيجة كل محور من محاور الاستبانة والمجموع الكلي للمحاور وكانت قيم معامل الارتباط موجبة دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01 في المدى من 0.611 الى 0.834 وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات الاستبانة مما يجعلها صالحة للتطبيق.

سادسًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: الوضع الحالي لصناعة الأثاث

من المهم البدء بالوقوف على الوضع الحالي لصناعة الأثاث بدمياط، وتم تقسيمها بالتحليل الرباعي "SWAT Analysis" (نقاط القوة، نقاط الضعف، والتحديات، والفرص المتاحة). ونوضح ذلك كما يلي:

1- نقاط القوة التي تُمكن صناعة الأثاث بدمياط Strengths

من الناحية التاريخية يعتبر تصنيع الأثاث إحدى نقاط القوة الأساسية للقطاع الصناعي المصري، وتمتلك دمياط العديد من المزايا تجعلها قادرة على تحقيق ميزة تنافسية في السوق المحلي والعالمي ومن أهمها: تمثل دمياط مركزًا لصناعة الأثاث في مصر، وتعد دمياط تجمع شامل طبيعي يجمع معظم أجزاء سلسلة التوريد (ميناء دمياط نقطة دخول واردات الأخشاب، وجود مصانع كبيرة في المدينة، توفر تجارة التجزئة والجملة)، ويمثل الأثاث المصنوع يدويًا أحد عناصر القوة بشكل خاص، كذلك تتميز بالتقارب الثقافي والتواصل بين الثقافتين المصرية والأوروبية، بالإضافة إلى موقع مصر المتوسط بين دول أوروبا وآسيا والشرق الأوسط يسهل المعاملات المتعلقة بالأعمال، كما تتميز بانخفاض تكلفة النقل لقرها من العديد من الموانئ الدولية التي تسهل نقل المنتجات بشكل مناسب ويلعب ميناء دمياط دورًا مهمًا في تنمية صناعة الأثاث لدوره الكبير في نقل المواد الخام اللازمة للصناعة، ومن ناحية أخرى تسهيل عملية التصدير وخفض مدة الشحن (استراتيجية تنمية قطاع الأثاث المصري، يناير 2011، ص 6، 7)، كما تتوفر الأيدي العاملة الماهرة والتي تتسم بالمهارة، وانتقال وتوارث الحرفة اليدوية عبر الأجيال، وتتميز بالخبرة والدقة، وانخفاض تكلفة العمالة مقارنة بالدول الأوروبية. كما أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة أن من أهم نقاط القوة رأس المال البشري المتمثل في العمالة الماهرة. بالإضافة لتوفر المواد الخام وكل مكونات صناعة الأثاث.

2- نقاط الضعف لقطاع صناعة الأثاث Weakness

تمثلت في استيراد المواد الخام من الخارج ويمثل ذلك عبئاً على ميزانية الدولة. بالإضافة لاعتماد قطاع صناعة الأثاث على الجهود الفردية، وتحمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرسم وضرائب على مستلزمات الإنتاج المستوردة.

3- الفرص المتاحة لصناعة الأثاث Opportunities

اتضحت في التوجه نحو زيادة نسبة تصدير الأثاث للدول العربية واستغلال العلاقة الجيدة بهذه الأسواق، بالإضافة لإمكانية التوجه نحو التصدير لدول أفريقيا، كذلك الاهتمام بالمشاركة في المعارض الدولية لفتح المجال لتلقي العروض لعقد صفقات تصديرية وتبادل التكنولوجيا الحديثة والخبرات في مجال صناعة الأثاث.

4- التهديدات المحتملة التي تواجه صناعة الأثاث Threats

غزو المنتجات الصينية والتركية للسوق المصري بأسعار رخيصة وجودة أقل من المنتج المصري، والارتفاع المتزايد في أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وتراجع الحركة الشرائية وانخفاض حجم المبيعات والذي أدى بدوره إلى خفض الطاقة الإنتاجية للورش وتسريح بعض العمالة. كذلك انتشار ظاهرة السماسرة في شوارع المحافظة بالاتفاق مع أصحاب المعارض، مما أعطي فكرة سيئة لدي المستهلكين وأثر بالسلب على صناعة الأثاث.

أما عن آراء عينة البحث عن الوضع الحالي لصناعة الأثاث بدمياط فقد تنوعت الآراء كما يلي: يوضح جدول (4) اتجاهات عينة البحث نحو الوضع الحالي لصناعة الأثاث، توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001، حيث يصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 84.175% مما يوضح اتفاق الغالبية العظمي من أفراد العينة على سوء الوضع الحالي لصناعة الأثاث بدمياط، وتتمثل مؤشرات الاتفاق في أن صناعة الأثاث تنهار، كما أن اللوائح الفنية والعقبات التجارية لها تأثير سلبي على الصناعة، بالإضافة إلى أن الصناعة تمر بركود موسمي في فترات معينة خلال العام. وفي هذا السياق، أشارت أحدث الاحصائيات عن قوة العمل بمحافظة دمياط لعام 2018 بأن إجمالي عدد المتعطلين بلغت (47 ألف نسمة وبلغت نسبة البطالة إلى إجمالي قوة

العمل 10.6%) (احصائيات قوة العمل، الموقع الرسمي لمحافظة دمياط، 5 ديسمبر 2019). كما أكدت نتائج المقابلات المتعمقة بوجود ركود موسمي يبدأ مع بداية فصل الشتاء وبعد عيدي الفطر والأضحى وينتج عن ذلك حالة من الركود بصناعة الأثاث وينعكس أثرها في خفض المنتجين للأسعار لتدشيط المبيعات.

وتتفق النتائج السابقة مع توصلت إليه دراسة (شريف، 2015) بأن هناك اتجاهًا قويًا بين الحرفيين يؤكد على أن صناعة الموبيليا في محافظة دمياط تواجه خطر الانهيار حيث يواجه الحرفيون أزمات صناعية متكررة بسبب الركود الاقتصادي الذي يضر بمستقبل الصناعة الحرفية بمحافظة دمياط.

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه صناعة الأثاث بدمياط

1- المعوقات الإنتاجية

يتضح من جدول (5) اتجاهات عينة البحث نحو المعوقات الإنتاجية التي تواجه صناعة الأثاث. حيث توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001، ويصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 88.075% مما يوضح اتفاق الغالبية العظمى من أفراد العينة على وجود معوقات إنتاجية تواجه صناعة الأثاث ومن أهمها وفقًا لآراء العينة ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع أسعار الخامات، ونقص كميات الإنتاج عن الفترات السابقة.

وفي هذا الإطار أكدت المقابلات المتعمقة انعكاس ارتفاع تكاليف الإنتاج (خامات وكهرباء وتكلفة عمالة وياجار) على ارتفاع أسعار المنتجات واضطربهم ذلك إلى استبدال الخامات بأخرى أقل جودة وأثر ذلك بالسلب على سمعة المنتج الدمياطي. بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الخامات مع زيادة نسبة المكونات المستوردة في المنتج وانعكس ذلك على زيادة سعر المنتج النهائي. ويفسر نقص كمية الإنتاج عن الفترات السابقة بانعكاس ارتفاع أسعار المواد الخام على السعر النهائي للمنتج مما أدى إلى عزوف المستهلك عن الشراء، وأدى ذلك إلى مزيد من الركود الاقتصادي.

2- المعوقات المالية

ويوضح جدول (6) أهم المعوقات المالية التي تواجه صناعة الأثاث. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001، ويصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 88.275% مما يوضح اتفاق الغالبية العظمي من أفراد العينة على وجود معوقات مالية تواجهه صناعة الأثاث تمثلت أهمها في ارتفاع وانخفاض أسعار الخامات بما يؤثر على سعر المنتج النهائي، وتزايد أعباء الضرائب والرسوم، ونقص أو قصور رأس المال. واتفق ذلك مع نتائج المقابلات المتعمقة التي أكدت أن زيادة الضرائب أدت لغلق كثير من الورش الصغيرة.

3- المعوقات التسويقية

تشير بيانات جدول (7) لاتجاهات عينة البحث نحو المعوقات التسويقية لصناعة الأثاث بمنطقة الشعراء. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 ويصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 85.725% مما يوضح اتفاق الغالبية العظمي من أفراد العينة على وجود معوقات تسويقية تمثلت في عدم قدرة الورش الصغيرة والمتوسطة المنافسة في السوق، وضيق السوق المحلي وصعوبة التصدير، وتخطت سياسات التسويق. وبالإضافة لما سبق، أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة معوقات تسويقية أخرى منها: عدم وجود رؤية واضحة للتسويق محليًا ودوليًا.

4- معوقات بيئية وقانونية

يتضح من جدول (8) اتجاهات عينة البحث نحو المعوقات البيئية والقانونية التي تواجه صناعة الأثاث. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 ويصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 87.025% مما يوضح اتفاق الغالبية العظمي من أفراد العينة على وجود معوقات بيئية وقانونية تمثلت في حالة الركود الاقتصادي، وحدوث تغيرات اقتصادية باستمرار، وتعدد القوانين والتشريعات (الضرائب- الاستيراد والتصدير). وبالإضافة لما سبق أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة وجود بعض المعوقات البيئية والقانونية الأخرى وهي: منع وزارة البيئة بعض الورش من العمل خاصة ورش الدهان في الأماكن السكنية، وصعوبة استخراج تصريح بعمل ورش للأثاث.

5- المعوقات المتعلقة بالأثاث الموجه للتصدير

يوضح جدول (9) اتجاهات عينة البحث نحو المعوقات المتعلقة بالأثاث الموجه للتصدير. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 ويصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 70.925% مما يوضح اتفاق ثلثي العينة على وجود معوقات تتعلق بالأثاث الموجه للتصدير جاء أهمها وجود منافسة من منتجات أخرى غير محلية، وعدم قبول المنتجات بالأسواق، كذلك أسعار الأثاث الدمياطي أعلى مقارنة بأنواع أخرى.

ويمكن أن يفسر ذلك بتوفر المنتجات الصينية والتركية ذات السعر المعتدل بالنسبة لسعر الأثاث المحلي، واقبال المستهلك على شراء الأثاث المستورد لانخفاض سعره، كما أوضحت نتائج المقابلة المتعمقة وجود معوقات أخرى متعلقة بالأثاث الموجه للتصدير وهي: ارتفاع أسعار المواد الخام والعمالة مما يؤثر على رفع أسعار المنتجات مقارنة بمنتجات الدول الأخرى. كما ظهر معوق آخر وهو احتكار كبار التجار لحركة تصدير الأثاث.

6- معوقات تتعلق بتأثير العوالة

يشير جدول (10) لاتجاهات عينة البحث نحو المعوقات المتعلقة بتأثير العوالة على صناعة الأثاث. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 ويصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 90.5% مما يوضح اتفاق غالبية العينة على وجود معوقات تتعلق بتأثير العوالة تمثلت في انتشار الأثاث الصيني والتركي بالسوق الدمياطي، ووجود العمالة غير الماهرة بالسوق (من خارج دمياط) أثرت على جودة الإنتاج. ويفسر ذلك بوجود العمالة السورية التي انتشرت بدمياط نتيجة للظروف السياسية والتي تتميز برخص أجرها وأثرت على العمالة الدمياطية، ومن جانب آخر لجوء صاحب العمل للعمالة من خارج دمياط أو العمالة السورية لإنجاز العمل لانخفاض أجرها، كما أن مستوى الجودة أقل مقارنة بالحرفي الدمياطي. ويتفق ذلك مع رؤية (Foghani, et al., 2017, P 3) بأن العوالة يمكن أن تؤدي لمعوقات بحركة العمل وقد تؤدي للاقتصاديات الأصغر أو الهشة إذا ما تم تطبيقها بشكل عشوائي.

وفي ضوء ما سبق، اتضح تنوع المعوقات التي تحد من أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بمنطقة البحث (إنتاجية، مالية، تسويقية، بيئية وقانونية، والمتعلقة بالتصدير، وتأثير العولمة). وبالرجوع إلى ما أوصت به دراسة (توفيق؛ وآخرون، 2019) بضرورة تطبيق فكر العناقيد الصناعية باعتباره أحد الأساليب التي يمكن أن تسهم في تنمية صناعة الأثاث في مصر. واتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (زواش، 2014، ص 61) أن العناقيد الصناعية تساعد المشروعات عن طريق تراكم الخبرات وتبادلها بين المشروعات داخل العنقود، كما تعد العناقيد الصناعية من محددات القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتؤدي لخلق إطار يسمح لها باكتساب مزايا اقتصاديات الحجم الكبير واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وخفض تكاليف الإنتاج، ورفع جودة ونوعية المنتجات النهائية خاصة مع تحرر الأسواق.

وهنا يثار تساؤل، ما آليات تفعيل العنقود الصناعي والتي تسهم في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث بمحافظة دمياط.

المحور الثالث: آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط

تتضمن عملية تفعيل العنقود التعرف أولاً على المعوقات التي تواجهها المشروعات المكونة للعنقود، وتخفيف القيود وإزالة أوجه القصور التي تعوق الإنتاجية والابتكار في العنقود. بعض هذه المعوقات يمكن معالجتها بدرجات متفاوتة عن طريق المبادرات الخاصة. غير أن المعوقات الأخرى هي نتيجة للسياسات الحكومية ويجب معالجتها من قبل الحكومة مثل بعض الإجراءات التي تشكل معوقات تحد من استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسط مثل ارتفاع الضرائب، ونقص سياسات التعليم والتدريب، وغيرها (Porter, 2000, P 26). وفي هذا الإطار قسمت الباحثة آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط إلى أربعة أبعاد رئيسية يمكن أن يسهم تطبيقها في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث وتمثل فيما يلي:

1- آليات نمو واستدامة عنقود صناعة الأثاث

يشير (عبد السلام، 2011، 187) إلى أن تفعيل العناقيد الصناعية يتطلب جذب اهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأهمية الاندماج بالعنقود والمزايا التي تعود عليها خاصة في ظل المعوقات التي تواجه هذه المشروعات.

ويوضح جدول (11) اتجاهات عينة البحث نحو آليات نمو واستدامة عنقود صناعة الأثاث كأحد أبعاد تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط. حيث توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 ويصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 86.7% مما يوضح اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية آليات النمو والاستدامة لتفعيل عنقود صناعة الأثاث وجاء أهمها وجود علاقات جيدة بين المنتجين تسمح بتبادل الخبرات والتعليم وتوسيع العلاقات، ويتفق ذلك مع رؤية "David A. Wolf" أن قوة العلاقات في العناقيد الصناعية تعبر عن مستوى عمق الشبكات الاجتماعية، من خلال التعاون الذي يضمن درجة عالية من التفاعل الاجتماعي الذي يسهل تبادل عملية المعرفة داخل العنقود، ويكون هذا التفاعل مدعومًا بمجموعة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تسهم في نشر الثقة بين الأعضاء الفاعلين داخل العنقود. كما اتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Arif, 2012, pp. 71–95) بأن رأس المال الاجتماعي مهم مثل رأس المال البشري والمالي ويفيد المنتجين في الحصول على الموارد.

يلمها توفر الأيدي العاملة الماهرة، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Hus, et al., 2014) بأن العنقود الصناعي العامل الرئيس لجذب الموارد البشرية المهنية، كما تؤثر الموارد البشرية المهنية على أداء المشروع. يلي ذلك وجود ورش للصناعات المكملة لصناعة الأثاث. واتفق ذلك مع رؤية "مايكل بورتر" أن المنشآت لا تستطيع أن تحقق الميزة التنافسية من خلال تواجدها في صناعات منفردة، ويمكنها تحقيق هذه الميزة بارتباطها مع غيرها من المنشآت المحلية التي تملك الكفاءة في الصناعات الأخرى المغذية والمرتبطة بها.

ومما سبق يمكن أن نستنتج تعريفًا إجرائيًا لُبعد آليات نمو واستدامة عنقود صناعة الأثاث بأنه "تواجد رأس المال الاجتماعي القوي الذي يتميز بعلاقات جيدة بين

المنتجين تسمح بتبادل الخبرات والتعليم وتوسيع العلاقات التي تدعم استدامة العنقود، مع توفر رأس مال بشري المتمثل في العمالة الماهرة والتي يتميز بها عنقود صناعة الأثاث، وتواجد الصناعات المكملة التي تدعم تكامل صناعة الأثاث".

2- القدرة التكنولوجية والمعرفية

ويوضح جدول (12) اتجاهات عينة البحث نحو القدرة التكنولوجية والمعرفية كآلية لتفعيل كأحد آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط. حيث توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 ووصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 80.7% مما يوضح اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية القدرة التكنولوجية والمعرفية لتفعيل عنقود صناعة الأثاث، وتمثلت أهمها في إمكانية التخصص في إنتاج نوعية معينة من الأثاث وتجويدها لضمان المنافسة، تدريب العمالة على استخدام التكنولوجيا، استخدام التكنولوجيا في الإنتاج، ومساعدة الجامعة المالكي الورش بتقديم التصميمات المبتكرة والمعاصرة التي تلقي قبول المستهلكين بما يؤدي لزيادة الإنتاج والصادرات.

واتفق النتائج السابقة مع ما أوصت به دراسة (Arif, 2012) بأن توفير التدريب في المنشآت القائمة يمكن أن يحقق التنمية الصناعية السريعة. وما توصلت إليه دراسة (زواش، 2014) بضرورة ربط المشروعات مع المحيط العلمي القريب منها لتستفيد منها في بناء تحالفات استراتيجية فاعلة تجعلها قادرة على مواجهة التحديات.

ويتفق ما سبق مع رؤية نموذج التخصص المرن الذي يؤكد على ضرورة توفر العمالة المدربة بجميع مراحل الإنتاج، ومدى الملائمة التكنولوجية. وهنا يرجع نموذج التخصص المرن تحقيق العناقيد للقدرة التكنولوجية لعدد من العوامل وهي: قدرتها على تكوين رأس مال بشري يتم تدريبه بمعاهد تكنولوجية وعلمية، بما يؤهلها لإنتاج منتجات عالية الجودة والكفاءة. كذلك تحقيق زيادة لحجم المشروعات بهدف إنتاج السلع والخدمات والمعرفة الجديدة. وأخيرًا نشر المعرفة الناتجة من التعلم بالخبرات، والمعرفة المصاحبة لانتشار التكنولوجيا. كما اتفقت النتائج مع رؤية "مارشال" بأن قوة

العنقود الصناعي يحكمها نسيج اجتماعي يحدد كيف يحدث التكامل بين المعرفة التكنولوجية الموجودة، والمنتجات لتحقيق التنافسية

ومن النتائج السابقة يمكن أن نستنتج تعريفاً اجرائياً لبُعد القدرة التكنولوجية والمعرفية بأنه " آلية لتفعيل عنقود صناعة الأثاث يتمثل في قدرة العنقود على التخصص في إنتاج نوعية معينة في الأثاث، مع تدريب رأس المال البشري باستمرار لضمان الابداع والابتكار بالمنتجات، بالإضافة للتشبيك برأس المال المعرفي المتمثل في جامعة دمياط التي يمكنها تقديم التصميمات المبتكرة والمعاصرة التي تلقي قبول المستهلكين بما يؤدي لزيادة الإنتاج والصادرات، وبما يضمن استدامة وبقاء العنقود".

3- المسؤولية الاجتماعية للدولة

ويوضح جدول (13) اتجاهات عينة البحث نحو المسؤولية الاجتماعية للدولة كأحد آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط. حيث توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 في آراء عينة البحث. ووصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 78.575% مما يوضح اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية المسؤولية الاجتماعية للدولة في تفعيل عنقود صناعة الأثاث وتمثلت أهم مؤشراتهما في توفير موردين محليين للمواد الخام بأسعار مناسبة، وتخفيض الضرائب، وتفعيل دور النقابة لدعم الورش وتوفير بيئة جيدة للاستثمار. ويتفق ما سبق مع رؤية "بورتر" أن نجاح المشروعات يرتبط بالبيئة التي تحيط بهذه المنشآت وما يتم بينها من تكامل وتعاون وحصولها على دعم من المؤسسات الرسمية ومساندتها للمشروعات. كما اتفقت مع ما توصلت إليه دراسة (حبه، 2017) بأن أحد الشروط اللازمة لتفعيل دور العناقيد الصناعية يتمثل في تدخل متخذي القرار لوضع السياسات المختلفة اللازمة لتبني انشاء العناقيد الصناعية في صناعات مختلفة ومتنوعة.

ومن النتائج السابقة يمكن أن نستنتج تعريفاً اجرائياً لبُعد المسؤولية الاجتماعية بأنه "قدرة الدولة على تفعيل عنقود صناعة الأثاث من خلال توفير آلية مناسبة لدعم المواد الخام المستخدمة في صناعة الأثاث، مع دعم الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الفاعلة بعنقود صناعة الأثاث من خلال إصدار تشريع لخفض

الضرائب الخاصة بها بما يسهم في توفير بيئة جيدة للاستثمار، وضمان تكامل العنقود مع نقابة العاملين بصناعة الأثاث وتفعيل دورها بما يسهم في حل مشكلات الصناعة وضمان استدامتها".

4- الوصول إلى الأسواق

ويوضح جدول (14) اتجاهات عينة البحث نحو الوصول إلى الأسواق كأحد آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط حيث توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 في آراء عينة البحث. ووصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 84.55% مما يوضح اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية الوصول للأسواق لتفعيل عنقود صناعة الأثاث، وتمثلت أهم مؤشراتهما في قرب الموقع من الأسواق ومعارض البيع، والقدرة على التسويق داخليًا وخارجيًا، وقبول المنتجات في الأسواق.

كما أظهرت نتائج المقابلات المتعمقة: الاتفاق على أهمية تفعيل العنقود الصناعي بشرط أن يتم بدعم من الدولة ليستمر نموه، ويتطلب ذلك ضرورة توفير المواد الخام عالية الجودة وبأسعار منخفضة، بالإضافة لأهمية دراسة للسوق المحلي والعالمي لتقديم الأثاث الذي يلائم الأذواق المحلية والعالمية. كما سيسهم تفعيل العنقود الصناعي في تخفيف حدة البطالة نظرًا لحاجة العنقود لأيدي عاملة ماهرة وهي متوفرة بمجتمع البحث، ويؤدي ذلك لتنشيط الصناعة مرة أخرى والنهوض بالاقتصاد.

ومن التحليلات السابقة يمكن تعريف بُعد الوصول للأسواق اجرائيًا بأنه "الاستثمار الأمثل للموقع المتميز بقربه من الأسواق ومعارض البيع، والذي يتيح القدرة على التسويق داخليًا وخارجيًا، بالإضافة للدراسة الجيدة للأسواق المحلية والعربية والعالمية للتعرف على أذواق المستهلكين بها لضمان قبول منتجات العنقود بها".

المحور الرابع: تصورات عينة البحث لدور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث

1- دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث

تشير بيانات جدول (15) إلى الاتجاه الإيجابي لعينة البحث نحو دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث، ومن ثم ضمان استدامتها، حيث توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 فيما يتعلق بأراء عينة البحث، جاء في المرتبة الأولى الإجابة بنعم بنسبة 64.81%، وفي المرتبة الثانية الإجابة بلا بنسبة 35.19%. واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Foghani, at.el, 2017) أن المشاركة في الشبكات والعناقيد منيح فعال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على قدرتها التنافسية، كما تساعد المشروعات على التكيف مع التقنيات والأسواق سريعة التطور بطريقة منظمة.

ويمكن تقسيم دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات إلى:

2- دور العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المنتجين

يوضح جدول (16) اتجاهات إيجابية لعينة البحث نحو دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المنتجين، فتوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 في اراء عينة البحث فيما يتعلق بدور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المنتجين، حيث وصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 90.25% مما يوضح اتفاق غالبية أفراد العينة على دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المنتجين تمثلت أهمها في تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، ويمكن تفسير ذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج للمنشآت الداخلة في العنقود وهي سهولة الحصول على مدخلات الإنتاج من المواد الخام، وانخفاض تكاليف النقل للتقارب الجغرافي بين المنتجين والموردين، وانخفاض تكلفة المنتجات المخزونة.

بالإضافة لزيادة القدرة الابتكارية بالعنقود ويفسر ذلك لتحفيز العنقود الصناعي للطاقت الابتكارية التي تؤدي لتنوع المنتجات لتلبى أذواق المستهلكين.

2- دور العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المستهلكين

ويوضح جدول (17) الاتجاهات الإيجابية لعينة البحث نحو بدور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث على مستوى المستهلكين. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 في آراء عينة البحث فيما يتعلق بدور العنقود الصناعي في مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث على مستوى المستهلكين، حيث وصل إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 90.05% مما يوضح اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المستهلكين وتمثل أهمها في الاستجابة لرغبات وأفكار المستهلكين فيما يخص التعديلات على المنتجات، والتركيز على إنتاج الأثاث الذي يلبي أذواق المستهلكين، وكذلك يؤدي العنقود الصناعي لانخفاض تكاليف الإنتاج والنقل وبالتالي انخفاض السعر النهائي مما يؤدي لحصول المستهلك على منتج عالي الجودة وبسعر مقبول. ويفسر ذلك بأن الهدف الأساسي من تكوين العنقود الصناعي تقديم منتجات تُشبع احتياجات المستهلك ولهذا يعتبر المستهلكون مصدرًا مهمًا للأفكار والابتكارات للمشروعات داخل العنقود. وتضيف نتائج المقابلات المتعمقة بعدًا آخر يتمثل في أهمية الإبداع والابتكار في الصناعة بالتأكيد على دعم الصناعة اليدوية التي تؤدي لتفرد وتميز صناعة الأثاث بدمياط عن غيرها من المناطق.

ويتفق ما سبق مع رؤية نموذج التخصص المرن الذي يقوم على فكرة رئيسية وهي أن المشروعات الداخلة في العنقود الصناعي تتمتع بمرونة تمكنها من الملائمة التكنولوجية، وملاحظة تفضيلات المستهلكين.

3 - دور العنقود الصناعي في مواجهة المخاطر على المستوى القومي

ويوضح جدول (18) الاتجاهات الإيجابية لعينة البحث نحو دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث على المستوى القومي. حيث توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.001 ووصل

إجمالي الوزن النسبي للمحور إلى 88.9% مما يوضح اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى، وتمثلت أهم مؤشرات في أن وجود العنقود يؤدي لزيادة فرص العمالة للعمال ذوي المهارات المتشابهة، كما يسهم عنقود صناعة الأثاث في خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر، كذلك يوفر العنقود الصناعي العمالة المتخصصة الماهرة. وبذلك يتضح وعي أفراد عينة البحث لأهمية مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث في العنقود الصناعي، خاصة مع توفر المقوم الأساسي لنمو العنقود بمنطقة البحث من رأس المال البشري المتخصص والماهر.

سابعاً: نتائج الدراسة

1- النتائج المرتبطة بالوضع الحالي لصناعة الأثاث

اتفقت عينة البحث على سوء الوضع الحالي لصناعة الأثاث بمحافظة دمياط، وظهر ذلك في عدة مؤشرات أهمها أن صناعة الموبيليا بمحافظة دمياط بدأت في الانهيار، والتأثير السلبي للوائح الفنية والعقبات التجارية على الصناعة، كما تمر الصناعة بركود موسمي في فترات معينة خلال العام.

2- النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تواجه صناعة الأثاث

اتضح من الدراسة الميدانية تنوع المعوقات التي تواجه صناعة الأثاث بمنطقة البحث والتي تحد من أدائها لدورها التنموي واستدامتها، واتضح أهمها وفقاً لوزنها النسبي كالاتي: معوقات تتعلق بتأثير العولمة: بوزن نسبي 90.5%. يليها المعوقات الإنتاجية بوزن نسبي 89.075%. ثم المعوقات المالية بوزن نسبي 88.275%. يليها معوقات بيئية وقانونية: بوزن نسبي 87.025%. ثم المعوقات التسويقية: بوزن نسبي 85.725%. وأخيراً المعوقات المتعلقة بالأثاث الموجه للتصدير بوزن نسبي 70.925%.

3- آليات تفعيل عنقود صناعة الأثاث بدمياط

ظهرت الاتجاهات الإيجابية لعينة البحث نحو آليات تفعيل عنقود الأثاث بمنطقة البحث "الشعراء" ويمكن ترتيبها وفقاً للوزن النسبي لكل محور كالتالي: آليات

النمو والاستدامة: بوزن نسبي 86.7%. ثم بُعد الوصول إلى الأسواق: بوزن نسبي 84.55%. يليها القدرة التكنولوجية والمعرفية بوزن نسبي 80.7%. وأخيراً بُعد المسؤولية الاجتماعية للدولة: بوزن نسبي 78.575% .

4- دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصناعة الأثاث

ظهر اتجاه إيجابي لعينة البحث نحو إمكانية دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صناعة الأثاث بنسبة 64.81%. أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الاتجاهات الإيجابية لعينة البحث نحو دور العنقود الصناعي في مواجهة مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المنتجين، وجاءت أهم مؤشرات تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، وزيادة القدرة الابتكارية. أما على مستوى المستهلكين فأهم الاستجابة لرغبات وأفكار المستهلكين فيما يخص التعديلات على المنتجات. وأخيراً على المستوى القومي يؤدي التجمع بالعنقود لزيادة فرص العمالة للعمال ذوي المهارات المتشابهة.

التوصيات

- 1- تدخل الدولة لتوفير الخامات عالية الجودة بأسعار مناسبة، عن طريق إنشاء شركة وطنية لاستيراد المواد الخام وتوفيرها للمنتجين بسعر التكلفة مع هامش ربح بسيط مما يساهم في ضبط أسعار الأثاث ودعم الصناعة.
- 2- تفعيل الرقابة على الأسواق لمنع احتكار كبار التجار لسوق الأخشاب.
- 3- إصدار تشريع لخفض الضرائب والرسوم للمشروعات الفاعلة ودعم الخامات اللازمة للإنتاج.
- 4- إنشاء مركز تدريب يساهم في رفع قدرة رأس المال البشري بالعنقود الصناعي.
- 5- توفير قنوات اتصال بين الجامعة ومشروعات صناعة الأثاث لتسويق خدمات الجامعة ونتائج بحوثها بالعنقود الصناعي.

6- تنفيذ جامعة دمياط متمثلة في كلية الفنون التطبيقية لورش عمل ودورات تدريبية بشكل دوري لرفع مستوى العمالة المتخصصة وضمان مواكبتها لكل جديد بصناعة الأثاث.

📌 قائمة المراجع

المراجع العربية

- 1- استراتيجية تنمية قطاع الأثاث المصري. (يناير 2011). مركز تحديث الصناعة.
- 2- احصائيات قوة العمل، الموقع الرسمي لمحافظة دمياط، 5 ديسمبر 2019
<http://domyat.gov.eg/home/page/29>
- 3- المهندس ابي، ليلي كامل عبد الله. (2009). السياق الاجتماعي وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة حالة لمنطقة بطن البقرة، المجلة العربية لعلم الاجتماع. ع.3
- 4- الحاييس، عبد الوهاب جودة؛ صبطي، عبيدة. (2018). حدائق العلوم والتكنولوجيا ودعم الابتكار والابداع للتنمية المستدامة. القاهرة. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب.
- 5- العمار، على كريم. (2009). مساهمة نظرية- تحليلية في تفسير آليات العلاقات الاقتصادية المكانية. مجلة آداب الكوفة. المجلد 1. العدد 4.
- 6- القصاص، مهدي محمد. (2010). المعوقات التي تواجه المشروعات البيئية الصغيرة في مصر. مجلة كلية الآداب. جامعة المنصورة. المجلد الثالث. العدد 47.
- 7- بشير، الكنانى كامل. (1993). مساهمة نظرية الحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية. مجلة تنمية الرفادين. جامعة الموصل. العدد 5.
- 8- بلقاسم، زايري. (2007). العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر. العدد السابع.

- 9- بيومي، مجدي أحمد؛ لطفي، محمد السيد. (2011). الكفاءة التنظيمية والسلوك الانتاجي مدخل في علم الاجتماع الصناعي. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
- 10- بيير، شارين هس؛ ليفي، باتريشيا. (2011). البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية. ترجمة. هناء الجوهري، القاهرة. المركز القومي للترجمة.
- 11- توفيق، محمد حسن؛ وآخرون. (2019). دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث في مصر بالتطبيق على محافظة دمياط. معهد التخطيط القومي. القاهرة. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (301).
- 12- حبه، نجوى. (2017). التوجه نحو تنوع الاقتصاد من خلال تفعيل الشروط الإطار لبناء العناقيد الصناعية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة زيان عاشور بالجلفة. ع (31).
- 13- حليبي، سارة؛ بوعشمة، مبارك. (2018). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنوع الاقتصادي: المملكة العربية السعودية نموذجًا. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. العدد التاسع.
- 14- خضر، حسان. (2002). تنمية المشاريع الصغيرة. مجلة جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. المجلد 1.
- 15- زواش، زهير. (2014). العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة. ع 42.
- 16- عبد السلام، مصطفى محمود. دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. معهد التخطيط القومي، القاهرة. مج 20، ع 1.
- 17- عبد الله، على. وآخرون. (2016). مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي في مصر في حالة: صناعة الأثاث.. منظمة العمل الدولية.

- 18- عوض، شريف محمد. (2015). أثر الركود الاقتصادي في الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط (صناعة الأثاث نموذجًا). حوليات آداب عين شمس. المجلد 43.
- 19- محمد، طرشي. (2015). العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. ع. 15.
- 20- هارتلي، جون. (2016). الصناعات الإبداعية كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة؟. ترجمة. بدر الرفاعي. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المراجع الأجنبية

- 1- Arif, Babur Wasim. (2012). "Industrial Clusters. Schumpeterian Innovations and Entrepreneurs' Human and Social Capital: A Survey of Literature." Pakistan Economic and Social Review. vol. 50. no. 1.
- 2- Barham, Nasim. (2012). Challenges concerning Industrial Cluster Building in Jordan, Center for Mellemoststudie, Syddansk Universitetm.
- 3- F. Pyke & W. Sengenberger. (2005). Industrial Districts and Local Economic Regeneration. Geneva, International Institute for Labour Studies, ILO: 87.
- 4- Foghani, S., et al., (2017). Promoting Clusters and Networks for Small and Medium Enterprises to Economic Development in the Globalization Era. SAGE Open. <https://08113w1h0-1103-y-https-doiorg.mplbci.ekb.eg/10.1177/2158244017697152>
- 5- Gordon, I., & McCann, P. (2000). Industrial clusters: complexes, agglomeration and/or social networks? Urban Studies. Vol 37. No 3.
- 6- Hsu, Maw-Shin, et al., (2014). The impact of industrial clusters on human resource and firms performance. Journal of Modelling in Management. Vol. 9 No. 2.
- 7- Karlsson, C. (2008). Handbook of Research on Innovation and Clusters - Cases and Policies. Cheltenham, UK.

- 8- Micheal, Piore, & J, Charles F. Sabel. (1984) The second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity. New York: Basic Books.
- 9- Morosini, Piero. (2004). Industrial Clusters. Knowledge Integration and Performance. World Development. Vol 32. No 2.
- 10- Porter , Michael E.(1990). The Competitive Advantage of Nations The Free Press, New York
- 11- Porter, Micheal E. (2000). Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a global Economy. Economic Development Quarterly. Vol 14. No 1.
- 12- Ron Martin & Peter Sunley. (2011). Deconstructing Clusters: Chaotic Concept or Policy Panacea?. Revised Version of a Paper Presented at the Regional Studies Association Conference on Regionalising the Knowledge Economy. London. 21 November.
- 13- Wolf, David A.(2004). Social Capital And Cluster Development In Learning Regions. Program on Globalizational Studies, University of Toronto.